

## الاتحاد الأفريقي: ينبغي على الدول الأعضاء حث نيجيريا على تسليم تشارلز تايلر إلى المحكمة الخاصة بسيراليون

مع احتفال الليبيريين بالذكرى السنوية الأولى لفرار تشارلز تايلر إلى المنفى، تعرب منظمة العفو الدولية عن ذعرها إزاء قرار اتخذه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي مؤخراً ويهين فيه نيجيريا على منحه اللجوء.

وقالت المنظمة اليوم في رسالة مفتوحة إلى المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إن "قرار الاتحاد الأفريقي يشكل خيانة لعشرات الآلاف من الضحايا الأفارقة لأسوأ الجرائم التي يمكن تصورها والتي ارتكبت خلال النزاع الذي دار في سيراليون."

وقد وجهت المحكمة الخاصة بسيراليون اتهامات رسمية إلى تشارلز تايلر "بتحمل المسؤولية العظمى" عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والتي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الخاصة والتي ارتكبت ضد الرجال النساء والأطفال. وتتضمن الجرائم التي أتهم بارتكابها عمليات القتل والتشويه والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والعبودية الجنسية وتجنيد الأطفال والخطف والعمالة القسرية التي ارتكبتها القوات المعارضة المسلحة في سيراليون بدعم فعلي منه بوصفه رئيساً لليبيريا.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "الإجراء الذي اتخذته الحكومة النيجيرية بالسماح لنشازر تايلر بالدخول إلى الأراضي النيجيرية من دون التهديد باعتقاله ومقاضاته يتعارض مع رغبة المجتمع الدولي بوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة،" وأضافت بأنه "يجرم عشرات الآلاف من الضحايا الأفارقة لأسوأ الجرائم الممكنة في العالم من العدالة ويقوض إسهام المحكمة الخاصة في إقامة العدل وتحقيق المصالحة والسلام الدائم في سيراليون ومنطقة غرب أفريقيا."

"والقرار لا ينم عن ازدراء للضحايا الأفارقة وحسب، بل إنه يتعارض مع القيم ذاتها التي دفعت أفريقيا إلى اتخاذ زمام المبادرة بتشكيل المحكمة الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن الاضطلاع بدور حاسم في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية."

ومن خلال التفاوض عن الإجراء الذي اتخذته الحكومة النيجيرية ومباركته، تصرف المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي على نحو يتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الذي يلزم جميع الدول الأعضاء بالتعاون في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية والحكم الجيد وسيادة القانون وضممان احترامهما. وعلاوة على ذلك، ينتهك قرار الاتحاد الأفريقي القانون الدولي الذي يقتضي تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي إلى العدالة.

وفي القرار الذي اتخذته المحكمة الخاصة بسيراليون في 31 مايو/أيار 2004، أيدت مبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون من خلال إصدار حكم قضى أن تشالز تايلر لا يتمتع بالحصانة من المقاضاة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويعزز هذا القرار الحاجة إلى التأكد من توجيهه تم جديدة إليه.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يجب أن تتصل علناً من قرار الاتحاد المتعلق بليبيريا وأن تحت الحكومة النيجيرية على التعاون الكامل مع المحكمة الخاصة بإلقاء القبض على تشالز تايلر وتسليمه إليها."